

تأثير حجب مياه منابع دجلة والفرات في تركيا على جفاف الأهوار في جنوب العراق

د سعاد ناجي العزاوي
أستاذ مشارك في الهندسة البيئية

1. مقدمة

تقع الأهوار في جنوب العراق وبالتحديد في مناطق التقاء نهري دجلة والفرات شمال مدينة البصرة، ومن الناحية الجيومورفولوجية (التشريحية السطحية) فإن مناطق الأراضي الرطبة (الأهوار) تعتبر مكملاً أساسياً لدورة حياة الأنهار في مصباتها قبل زوالها بخروجها من اليابسة ودخولها للبحار والمحيطات ، وكذلك لكونها من أغنى المناطق من ناحية التنوع الأحيائي فهي تجمع بين المكونات الإيكولوجية لمناطق اليابسة والمياه العذبة ومياه المصبات المائية متوسطة الملوحة (Brackish water)



بيئة الاهوار في جنوب العراق قبل بدء جفافها خلال سبعينات القرن الماضي. (الصورة من مصدر رقم [5])

لقد بدأت مشاكل الأهوار الحقيقية خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي عندما قامت إيران بالسيطرة والإقلال من كميات مياه الروافد التي تصب في نهر دجلة وفي الأهوار مباشرة مثل نهر دويريج الذي يصب في هور المشرح ونهر كرخة الذي يصب في هور الحويزة ونهر الطيب الذي يصب في هور المشرح أيضا



ونهر كارون الذي يصب في شط العرب وحوالي عشرة روافد أخرى غيرها [1] بالإضافة لتأثير قطع 70% من كمية المياه الواردة لنهر دجلة داخل العراق والبالغة بحدود 8 مليار متر مكعب، فإن ماتبقى من مياه الروافد التي تدخل الأراضي العراقية والأهوار تكون ملوثة بالأملح والمبيدات والمواد العضوية.

ومع ذلك ولغاية بداية السبعينات من القرن الماضي يمكننا اعتبار مناطق الأهوار في العراق من الناحية الهيدرولوجية بحالة جيدة نسبياً كونها تستلم كميات كبيرة من مياه الموجات الفيضانية السنوية لنهري دجلة والفرات خلال موسم ذوبان الثلوج في دولة منابع النهرين الأساسية تركيا [2].

إلا أن المشاكل بدأت تتفاقم في مناطق الأهوار في العراق حالما بدأت تركيا بملء بحيرة سد كيبان عام 1973، وقيام سوريا بملء خزان سد الطبقة عام 1973، ثم قيام تركيا بإنشاء سد قاراقايا وبعدها سد أتاتورك في نهاية الثمانينات، وهو واحد من أكبر السدود لحجز المياه في العالم [3]. لقد بلغت السعة الاستيعابية لبحيرة سد أتاتورك (48,700) مليار متر مكعب من مياه نهر الفرات [3]. وبذلك اختفت الموجات الفيضانية لنهر الفرات منذ عام 1974 والتي كانت تزود الأهوار في العراق كل عام بالمياه، وهذه المشكلة مع بقية المشاريع المائية على منابع نهري دجلة والفرات هي الأسباب الحقيقية لجفاف الأهوار في جنوب العراق [3]. وليس كما ادعت الإدارة الأمريكية في حملتها الإعلامية قبل غزو العراق من أن الحكومة العراقية قامت بتجفيف الأهوار بشكل متعمد. لقد جاءت هذه الإدعاءات لتسهيل حشد التضامن العالمي مع إدارة البيت الأبيض الأمريكي وتسهيل مهمة احتلال العراق عام 2003.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن استمرار ملء بحيرة سد أتاتورك دام أكثر من سنة

ونصف خلال عامي 1992-1990 [4]، انخفضت خلالها التدفقات المائية لنهر الفرات إلى ما يقارب 150 متر مكعب / ثانية في بعض الأشهر بدلاً من 700 متر مكعب / ثانية [4]. إن هذا النقصان بقيمة التدفقات المائية أدى إلى حدوث أضرار كبيرة جداً للأحياء المائية النهرية وأحياء ضفاف الأنهار ومنها الغطاء الخضري للأنطقة الفيضية لنهر الفرات وهلاك الملايين من غابات النخيل التي كانت على طرفي الأنطقة الفيضية لنهري دجلة والفرات وزيادة نسب تصحر الأراضي في داخل العراق.



غابات النخيل على ضفاف نهري دجلة والفرات قبل
انحسار انطقتها الفيضية نتيجة حجب مياه المنبع في تركيا.



وضع غابات النخيل بالزحف الصحراوي الناجم عن انحسار الانطقة
الفيضية بعد حجب مياه المنبع عن نهري دجلة والفرات.

إن توقيتات استكمال ملء بحيرة سد أتاتورك جاءت مع العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق عام 1991، حيث استغلت تركيا الحملة الإعلامية الشرسة التي شنتها أميركا وحلف الناتو ضد العراق ولم يكن لدى العراق أية قدرة سياسية على إيصال صوته للمحافل الدولية ذات العلاقة سيما وأن هذه المحافل والمرتبطة منها بالأمم المتحدة أصبح شغلها الشاغل تلميع وتمويه الحقائق وحتى العلمية منها للتستر على استراتيجيات الحرب والاحتلال التي بدأتها أميركا خلال فترة التسعينات من القرن الماضي.

لقد تم ارتكاب هذه الجريمة بحق بيئة نهري دجلة والفرات والأهوار في العراق من قبل كافة الدول التي ساهمت بتمويل المشاريع المائية لجنوب شرق الأناضول في تركيا أو مايسمى مشروع (GAP) ومنها البنك الدولي والمؤسسات المالية والاستثمارية في كل من أميركا وبريطانيا والنمسا والمانيا وإيطاليا والبرتغال والسويد وسويسرا واليابان [3] . وسنلاحظ أن بعض هذه الدول هي نفسها دول حلف الناتو التي أصبحت تتباكي على جفاف الأهوار في جنوب العراق لاحقاً. لقد تم القيام بالصاق تهمة تجفيف الأهوار بالحكم الوطني في العراق للإمعان في تشديد العقوبات الاقتصادية على العراق وشعبه استعداداً لاحتلاله وهذا ما جرى عام 2003 ، مثلما تم استخدام المعلومات الكاذبة حول امتلاك العراق للأسلحة النووية وعن علاقته بتنظيم القاعدة وموضوع أسلحة الدمار الشامل وكلها افتراءات لنفس الهدف.



2. تأثير حجب مياه المنبع على نهري دجلة والفرات على جفاف الأهوار في جنوب العراق:

لابد من التطرق لمعلومة مهمة مفادها أن الأنهار بشكل عام تكوينات طبيعية تتكون عبر ملايين السنين من ثلاث أنظمة مترابطة حيويًا وديناميكيًا وهي الأنظمة الهيدرولوجية والإيكولوجية والجيومورفولوجية. إن الخلل في أيٍّ من هذه الأنظمة ينعكس سلباً على بقية الأنظمة ويؤدي إلى تبعات قد تكون كارثية في طبيعتها. وبالنسبة لنهري دجلة والفرات وكباقي الأنهار في العالم تتكون من الناحية الجيومورفولوجية (التشريحية) من ثلاث أجزاء أساسية هي: منبع النهر، جسم النهر الأساسي والذي يشمل القنوات والأنطقة الفيضية للنهر ثم الجزء الثالث وهو مصبات الأنهار أو مايسمى (الدلتا). وفي مناطق الدلتا تكثر المنخفضات المائية مثل الأهوار والمناطق الرطبة. بعد مناطق المصبات تدخل الأنهار إلى البحار أو المحيطات. وترتبط الأنهار باليابسة ارتباطاً حيوياً دقيقاً، ويتولد من هذا الارتباط التشكيلات الطبوغرافية الرسوبية السطحية من وديان وأنطقة فيضية خصبة صالحة للزراعة وإنتاج الغذاء والآلاف من الأحياء التي تكمل التنوع الأحيائي في مناطق الأنهار. إن أي خلل في النظام الهيدرولوجي للنهر مثل تغيير سرعة الجريان الطبيعي للمياه فيه أو كميات المياه ينعكس على نوعية المياه ونسبة الملوحة والعكورة فيها على سبيل المثال، مما يؤثر على الأحياء المائية النهرية التي قد ينفق وينقرض الكثير منها لمثل هذا التغيير، وهذا مانسميه نظام التوازن الديناميكي بين عناصر الطبيعة الأحيائية وغير الأحيائية.

وحيث أن معظم منابع نهري دجلة والفرات هي في المناطق الجبلية في إيران و تركيا بينما جسم النهر الأساسي والمصبات في كل من سوريا والعراق، فإن أي إجراء تتخذه إيران و تركيا للسيطرة المبالغ بها وغير الطبيعية على منابع دجلة والفرات تنعكس سلباً وتظهر بشكل واضح على الأنظمة الهيدرولوجية والتشريحية والأحيائية لجسم النهر والمصبات ومنها الأهوار. ونستطيع هنا أن نشبه منابع الأنهار بالرأس الذي يسيطر على استمرار وحيوية بقية أجزاء الجسم، فماذا نتوقع إذا تم قطع الرأس (المنبع) عن جسم النهر؟؟

وفي العصر الحديث تعاني الكثير من الدول من مشاكل تنظيم جريان مياه الأنهارالدولية المشتركة بين أكثر من دولة واحدة مثل نهري دجلة والفرات ونهر النيل وغيرها، سيما وأن دول المنبع تحاول السيطرة وخنز كميات كبيرة من هذه المياه بحجة تنمية المناطق المحيطة بالمنبع أو لاستخدام هذه السيطرة كأساليب للضغوط السياسية بين الدول المتشاطئة غير آبهة بفقدان هذه الأنهار حرية الجريان الطبيعي في مكونات النهر وتبعات هذا الموضوع الكارثية على الأحياء المائية للنهر أو في الأنطقة الفيضية والأهوار في مناطق المصبات.

3. التغييرات في تصريف وكميات المياه الجارية في نهري دجلة والفرات:

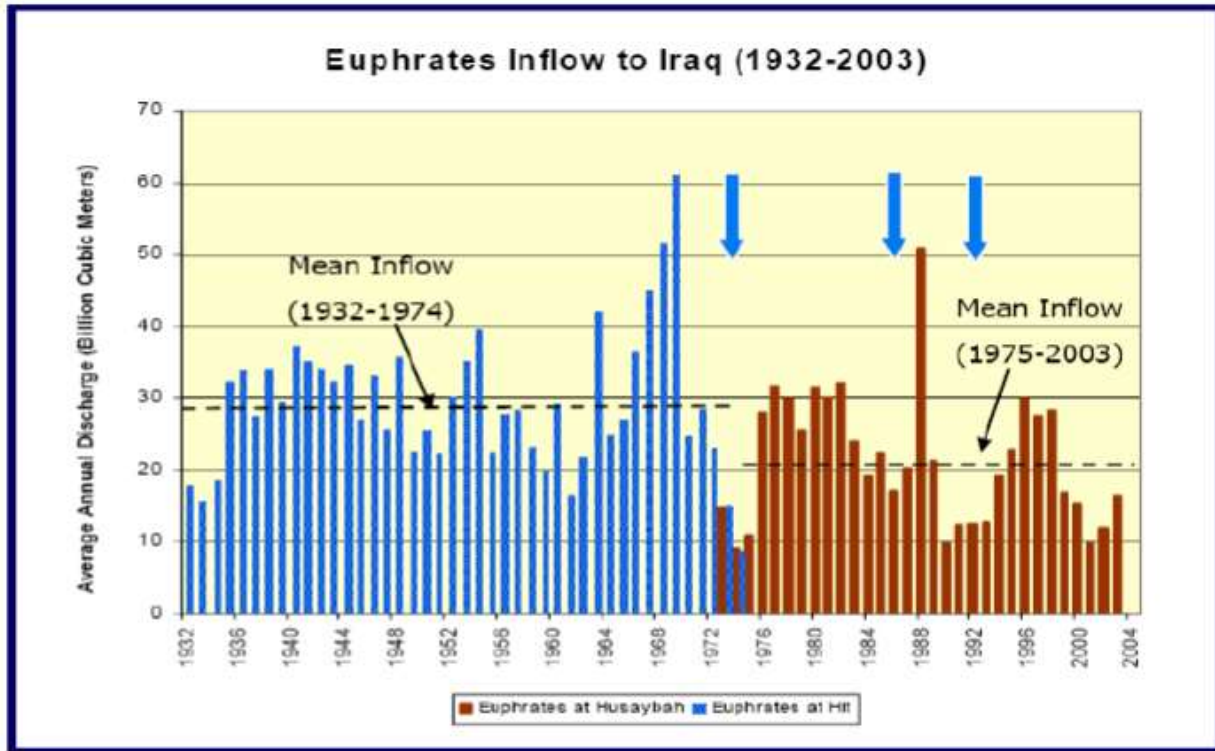
ولمعرفة أبعاد وتأثيرات حجب مياه المنبع على الأهوار في العراق لابد لنا أن نتعرف على بعض الأرقام الخاصة بحجم المياه التي كانت تدخل العراق لتغذي النهريين والأهوار، فبحسب الدراسة التي أعدتها منظمة الأسكوا في الأمم المتحدة ونشرت عام 2013[3] فإن معدل الوارد السنوي من المياه التي كانت تدخل العراق من نهر الفرات للفترة من (1938-1973) أي قبل تشغيل سد كيسان في تركيا بلغت حوالي 30.6 مليار متر مكعب، وأقل وارد يكون أثناء سنوات الجفاف إذ قد يبلغ بحدود 15.1 مليار متر مكعب، أما أعلى وارد فيكون في



السنوات الرطبة وبالتحديد نتيجة ذوبان الثلوج في مناطق المنبع في تركيا حيث يبلغ وارد النهر السنوي بحدود 63 مليار متر مكعب ، وهذا الوارد بالتحديد هو الذي يغذي الأنطقة الفيضية لنهر الفرات والمياه الجوفية المرتبطة بالنهر وينعش الأهوارالرتبطة بنهر الفرات في جنوب العراق. إن حجب مياه ذوبان الثلوج في شهري آذار ونيسان وأيار من كل عام وتحويلها لسدود كيبان وقره قايا وبيرة جيك وقرقميش وخان جيز وأتاتورك وغيرها في تركيا أنهى أهم وارد لتغذية الأهوار بالمياه في جنوب العراق.

إن معدل كمية المياه الواردة لنهر الفرات للفترة من (1974- 1987) وحسب نفس المصدر أعلاه بلغت 23 مليار مترمكعب سنوياً ، أما الحد الأدنى لنفس الفترة فقد بلغ 9.3 مليار متر مكعب سنوياً ، وأصبح الحد الأقصى للوارد المائي السنوي لنفس الفترة أعلاه هو 31.2 مليار متر مكعب أي نصف ماكان عليه قبل حجب المياه من قبل سد كيبان في تركيا. مما يعني أن الموجات الفيضانية لنهر الفرات والتي تغذي الأهوار انتهت ، وبذلك بدأت مساحة وعمق المياه في الأهوار تقل سنوياً . ولقد تفاقمت هذه المشكلة بإنشاء كل من سد قاراقايا على منبع الفرات أيضاً والبدء بتشغيله عام 1987، ثم إنشاء سد أتاتورك والبدء بملء البحيرة المرتبطة سعة 48.7 مليار متر مكعب عام 1990 ولغاية 1992 أي مع الأزمة السياسية التي كان يمر بها العراق أيام العدوان الأمريكي وحلفائه عام 1991 .

لقد أكد الباحثون [Jones et al, 2008] [4] أن مساحة الأهوارالوسطى والحمار الطبيعية كانت لغاية عام 1966 تبلغ بحدود 8000 كيلومتر مربع، ولكن هذه المساحة بدأت تقل منذ عام 1974 وهو العام الذي بدأ فيه تشغيل سد كيبان على نهر الفرات في تركيا فأصبحت في عام 1977 مساحتها 6680 كيلومتر مربع أي بتناقص يقارب 17%. وأصبحت مساحتها عام 1984 حوالي 5270 كيلومتر مربع أي بتناقص مقداره 34%. وتسارع انكماش مساحة الأهوار خلال عامي 1990 و1991 وأثناء ملأ بحيرة سد اتاتورك الذي أدى إلى الإقلال من التدفق المائي لنهر الفرات إلى مايقارب 65 متر مكعب/ ثانية في بعض الأشهر [4] مقارنة ب 700 متر مكعب/ ثانية قبل عام 1974. وهذا يعني أن حجم الوارد المائي السنوي لنهر الفرات لثلاث سنوات متتالية كان لا يتجاوز 9 مليار متر مكعب في السنة مقارنة ب 30 مليار متر مكعب في السنوات قبل عام 1974 (شكل رقم 1) [5]. وهنا حصل أكبر تقلص في مساحة الأهوار(1990-1993) لأنه صادف في نفس هذين العامين أن تكون الواردات المائية لحوض دجلة أيضاً أقل من المتوسط المعتاد [3] وأثرت كذلك على مساحة الأهوار المرتبطة بنهر دجلة (جدول رقم 1).



شكل رقم 1: الواردات المائية لنهر الفرات (2003-1932) [UNEP, 2001]

جدول رقم 1: تناقص مساحة الاهوار الوسطى والحمار بناء على تقديرات (Jones et al, 2008)

السنة	كمية المياه الواردة في نهر الفرات (مليار متر ³ /سنة)	مساحة الاهوار الوسطى وهور الحمار (كياومتر مربع)
1966	60.8	7970
1977	56.9	6680
1984	37.6	5270
[5] 1993-1990	9	1400*
2002	12	750

*تقديرات الباحث بناء على اسقاطات نسبة التناقص في الواردات للسنوات السابقة

وهكذا ومن خلال هذه الارقام نستطيع الاستنتاج بان 82% من المساحة الكلية للاهوار الوسطى والحمار كان نتيجة حجب مياه منبع نهر الفرات والموجات الفيضانية, حيث تقلصت المساحة من 7970 كم² عام 1966 الى 1400 كم² عام 1993 في الوقت الذي لم يتم فيه تشغيل النهر الثالث بعد. وبعد تشغيل النهر الثالث والقنوات المرتبطة به عام 1995 والتي تجهز المياه العذبة للمحافظات الجنوبية تقلصت مساحة



الاهوار من 1400 كم² الى 750 كم² (حسب تقديرات Jones et al, 2008), اي ان المساحة التي تأثرت بتشغيل النهر الثالث بلغت 650 كم², والتي لا تمثل الا 8.2% من مساحة الاهوار الطبيعية.



ماتبقى من الاهوار بعد 40 سنة من استمرار حجب موارد مياه منابع نهري دجلة والفرات من قبل ايران وتركيا.

ونتيجة خلط المعلومات والصاق تهمة تجفيف الأهوار بالحكومة العراقية بدأت بعض مراكز البحوث التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تعرض صوراً للأقمار الصناعية تثبت تقلص مساحات الأهوار أثناء إنشاء النهر الثالث وقبل تشغيله ولا تذكر أن هذا التسارع سببه قطع الواردات المائية عن الفرات بسبب ملء سد أتاتورك وبقيّة السدود التي ذكرناها علماً أن النهر الثالث لم يبدأ تشغيله إلا عام 1995 [6].

ولابد من الاشارة هنا ان تقرير(الأسكوا,2013) قد جاء فيه مايلي:

" ببدء تشغيل السدود التركية-والسورية (سد الطبقة 1975) خلال السبعينات انخفض تدفق المياه في الفرات بشكل جدي - من 700 متر مكعب في الثانية إلى المستوى الحالي البالغ 260 متر مكعب في الثانية." وإن هذا الانخفاض أدى إلى: " تضرر الأهوار في العرق بشكل جدي نتيجة إنشاء السدود في القرن العشرين ، مما أدى إلى تقلص مساحتها إلى 14% فقط من مساحتها الأصلية" [أسكوا، 2013 صفحة113]. وهذا اعتراف واضح وعلمي وصریح من قبل منظمة الأسكوا التابعة للأمم المتحدة بأن سبب اضمحلال الأهوار هو حجب مياه الموجات الفيضانية ونقصان تصاريف نهري الفرات ودجلة بسبب إنشاء السدود وليس



بسبب النهر الثالث كما ادعت الماكنة الإعلامية الأمريكية والأوروبية التي كانت تخطط لاحتلال العراق منذ ثمانينات القرن الماضي.

4. **تدهور نوعية المياه نتيجة حجب جزء كبير من مياه المنبع:** إن نقصان تدفق المياه في نهر الفرات لاكثر من ثلث ماكانت عليه قبل السبعينات واختفاء الموجات الفيضانية الموسمية سبب تدهوراً كبيراً في نوعية المياه الداخلة للعراق وزيادة نسبة الملوحة فيها. ومن المؤشرات المهمة لتدهور نوعية المياه نتيجة نقصان التدفق هي زيادة نسبة الملوحة في مياه نهر الفرات حال دخوله للعراق من منطقة حصيبة على الحدود السورية العراقية. لقد كانت الأملاح الذائبة الكلية لنهر الفرات أوائل السبعينات لا تتجاوز 460 ملغم/ لتر [3] فأصبحت هذه القيمة بحدود 600-800 ملغم/لتر في منطقة حصيبة على الحدود السورية العراقية [3] خاصة بعد عام 1992 أي بعد إنشاء سدود كيبان وقراقايا وأتاتورك على منابع النهر في تركيا. ومن خلال جريان مياه النهر خلال أراضي عالية الملوحة في العراق وتصريف مياه ري وبزل الأراضي الزراعية تصبح نسبة الأملاح الذائبة الكلية في نهر الفرات وسط العراق أكثر من 1200 ملغم/ لتر، وبذلك تصبح هذه المياه غير صالحة للاستخدام الإنساني والزراعي [3]. وفي السماوة مثلاً وصلت كمية الأملاح الذائبة الكلية إلى 3000 ملغم/لتر لنفس الفترة أعلاه، علماً إن أقصى تركيزيسمح به لمياه الاستخدام الإنساني يجب أن يكون أقل من 250 ملغم/لتر وللأغراض الزراعية أقل من 450 ملغم/لتر [3]. وبذلك حرمت معظم المحافظات الجنوبية في العراق من التمتع بمياه النهرين.

ومن المتوقع ان وضع المياه السطحية في العراق سيصبح اسوأ مما عليه الآن حيث أن العمل جارٍ في تركيا لاستكمال مايسمى بمشروع (الغاب GAP) الذي يتكون من 22 سداً انجز منها لحد الان خمسة سدود و19 محطة توليد طاقة كهربائية كهرومائية وأنفاق تحويل مياه كلها على منابع نهري دجلة والفرات [3]. علماً إن كميات مياه المنبع التي تحجبها هذه المشاريع تتعارض مع مقررات قمة الأرض في ريودي جانيرو واتفاقيات هلسنكي لصيانة والحفاظ على الأنهار [7] لآثارها البيئية السلبية على الجريان الطبيعي وتغييرها لمواصفات المياه مثل عمق المياه وسرعة الجريان والأملاح والترسبات ودرجات الحرارة وغيرها من العوامل التي تسند التنوع الأحيائي للآلاف من الأحياء المائية والبرمائية على طول حوض النهرين.

لقد تباطأ العمل لإنجاز سد أليسو لاعتراض الأكراد في تركيا على إنشاء هذا السد على منابع نهر دجلة كون بحيرة خزن المياه فيه ستغرق مجموعة من القرى التي يعتبرها الأكراد (ذات إرث حضاري تاريخي). وبمجرد أن تحالفت مجموعة من منظمات المجتمع المدني الكردي مع منظمات بيئية عالمية معروفة خلال سنتين فقط، جمّد البنك الدولي وبنوك أوروبية خاصة أخرى قروض تمويل المشروع مما أدى إلى تباطؤ العمل فيه لتقديم دراسات حول التأثيرات البيئية للسد على المناطق المحيطة [3].

أما العراق وسوريا فلم تلق اعتراضاتهما لمدة تزيد على الأربعين عاماً على حرمان وادي الرافدين من الحصص المائية التي تضمن الجريان الطبيعي للنهر وتستوفي متطلبات الدول المتشاطئة على نفس النهر وفق الاتفاقيات والأعراف الدولية للحالات المشابهة أي آذان صاغية من المجتمع الدولي والمنظمات ذات العلاقة بحجة أن بناء هذه المجموعة من السدود على منابع النهرين في تركيا الغرض منها كما تدعي تركيا (



تنمية مناطق يسكنها سبعة ملايين مواطن تركي) فقط . ان هذه التنمية تعتبر مجحفة وغير مستدامة لأنها تقوم بتحويل مناطق بلاد ما بين النهرين في سوريا والعراق التي يقطنها أكثر من خمسين مليون مواطن إلى مناطق شبه صحراوية لا تكفي المياه فيها إلا لسد الحاجات الإنسانية اليومية فتضطر إلى استيراد كافة المتطلبات حتى الغذائية من خارج البلاد ، ناهيك عن القضاء وتدمير الآلاف من الأجناس الأحيائية المائية أو التي تعيش على اليابسة ولكنها مرتبطة بنظام النهرالمائي.

ولو كانت هنالك عدالة على مستوى العلاقات الدولية وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة والتنوع الاحيائي للأنهار وفق ماجاء في مؤتمرات قمة الأرض فإن ماقامت به تركيا من حجب منبع النهرين يعتبر جريمة بحق التنوع الاحيائي وبيئة النهرين ناهيك عن تدمير حياة واقتصاديات الدول المجاورة لها.

لقد انقضت خلال العقود الأربعة الماضية مئات لا بل الآلاف من الأجناس والأصناف الأحيائية المائية والانتقالية والتي كانت تعيش على الأنطقة الفيضية لنهري دجلة والفرات والأهوار في العراق ومنها غابات نخيل التمر التي كان العراق يملك ملايين نخله عن 33 مليون نخلة أصبحت خلال الثلاثين سنة الماضية لا تتجاوز العشرة ملايين نخلة فقط [8]. والجدول التالي يوضح تناقص الواردات المائية لنهر الفرات نتيجة انشاء السدود على منابع النهر في تركيا [9].

تأثير أعمال التطوير في أعالي حوض الفرات على الإيرادات القادمة للعراق (مليار م3)

33,02	المعدل السنوي للإيراد الطبيعي
30,00	المعدل السنوي للإيراد قبل انشاء سدي كيبان والطبقة (1972-1932)
26,23	المعدل السنوي للإيراد بعد انشاء سدي كيبان والطبقة وقبل انشاء سد اتاتورك (1989-1976)
18,55	المعدل السنوي للإيراد بعد انشاء سد اتاتورك (2009-1994)
14,73	المعدل السنوي للإيراد لعام 2008
9,29	المعدل السنوي للإيراد لعام 2009



ولقد ذهب الدول الاستعمارية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لأبعد من دعم مشاريع حرمان العراق من حقوقه التاريخية في مياه نهري دجلة والفرات، ففبركت كذبة مفادها قيام الحكم الوطني في العراق بتجفيف الأهوار في العراق بإنشاء النهر الثالث لطرد سكان هذه المناطق وإخلاء المنطقة لأسباب أمنية كونهم تعاونوا مع مليشيات إيران في تنفيذ الأعمال الإرهابية والتفجيرات في العراق خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي. والغرض من هذه الفبركة الاستعمارية هو الاستعداد لاحتلال العراق من خلال تحشيد الرأي العام العالمي ضد الحكومة العراقية والتي بادعاء (أميركا وحليفاتها) قامت بالقضاء على التنوع الأحيائي الغني لبيئة الأهوار من خلال تجفيفها.

ولمعرفة الحقائق حول موضوع إنشاء النهر الثالث ، لابد من التطرق لأوليات هذا المشروع في العراق.

5. مشروع النهر الثالث في العراق:

بعد أن تأكدت الحكومة العراقية خلال فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي أن الحكومة التركية مصرة على تنفيذ مشروع (الكاب) بالرغم من استمرار المفاوضات بين الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات (تركيا ، العراق ، سوريا) لأكثر من ثلاثين عاماً، وأن المنظمات الدولية ذات العلاقة كانت مراقباً للأحداث فقط ولم تضغط على الجانب التركي لإعادة النظر بتنفيذ هذه المشاريع المجحفة بحق دول الجوار وبيئة النهرين الطبيعية ، وأن هنالك تنسيق متعمد في إلحاق الأذى الاقتصادي وزيادة معاناة الشعب العراقي بإطلاق تصاريح قليلة جداً من مياه الفرات لفترة تزيد على السنة بحجة إملاء بحيرة سد اتاتورك ، ولزيادة الملوحة في نهر الفرات حال دخوله للأراضي العراقية مما يجعله غير صالح للاستخدامات الزراعية وحتى الإنسانية، لكل هذه الأسباب قررت الحكومة العراقية المضي بإنشاء مشروع النهر الثالث لإنقاذ نوعية مياه وبيئة نهري دجلة والفرات من ملوثات وأملاح مياه الري والمبازل الزراعية الراجعة للنهرين في المناطق الوسطى والجنوبية [10].

ومشروع النهر الثالث كان قد تم تصميمه من قبل شركة أمريكية خلال العهد الملكي في خمسينيات القرن الماضي كما وصفته مارسيا ميري عام 1992 في مقالتها في مجلة (Executive Intelligence Reviews,) (vol.19, Nov. 20, 1992) حيث كتبت : " إن مشروع النهر الثالث هو نفس مشروع الميزل الكبير الذي تم تصميمه من قبل الشركة الأمريكية الاستشارية ((Tippet Appet Macrthy) عام 1952 ". وتم تصميمه لصالح مجلس إعمار العراق آنذاك لعزل مياه غسل الأراضي الزراعية المالحة عن مياه نهري دجلة والفرات ، وتجميعها من خلال هذا الميزل وطرحها للخليج العربي عن طريق شط العرب ، ولكن نتيجة تغيرالأحداث السياسية والاتفاقية التي تخص تغيير حدود شط العرب بين العراق وإيران كل ذلك أدى إلى تأخير ربط المبازل من الأراضي الزراعية بما يسمى بالميزل الكبير.

وتستطرد مارسيا ميري في مقالتها : " إن الشركة الاستشارية البريطانية (Sir M. MacDonald & Partners) في دراستها الخاصة لتنمية حوض دجلة عام 1972 أكدت بان هنالك حاجة لتنفيذ مشروع الميزل الكبير (النهر الثالث) لإنقاذ نهر دجلة من التلوث من مياه الري والبزل الزراعي المالحة .



وخلال الثمانينات تم إنجاز التصاميم التفصيلية للمشروع من قبل مهندسين واستشاريين تم استقدامهم من الاتحاد السوفياتي سابقاً [10]. علماً أن العراق أبلغ الأمم المتحدة بأنه سيقوم بإنشاء مشروع النهر الثالث لكل الأسباب الواردة في أعلاه وفي ظروف الحصار الاقتصادي المشددة على العراق. وفعلاً تم إنجاز بناء معظم النهر الثالث بطول 565 كيلومتر من شمال بغداد ليصب في شط البصرة في الجنوب بفترة قياسية نهاية عام 1992 ولكن افتتح وتم تشغيله في عام 1995.

وبعد تشغيل النهر الثالث عام 1995 تم عزل ما يقارب 17 مليون طن من الأملاح وملوثات الأراضي الزراعية من المنطقة الوسطى والجنوبية ومنع خلط هذه الملوثات بمياه نهري دجلة والفرات وتصريفها للخليج العربي [3]. ولابد من التأكيد هنا أن زيادة نسبة الملوحة في مياه دجلة والفرات والملوثات التي تدخل الأهوار كانت ستحول ماتبقى من الأهوار إلى مستنقعات لانعدام الحياة فيها لعدم دخول موجات فيضانية كبيرة تغسل مياه الأهوار وتزيد من نسبة التهوية بالأوكسجين المذاب الذي يسند مقومات الحياة للثروة النباتية والحيوانية للأهوار مضافاً إليها سموم المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية وتراكيز الأملاح العالية.

لقد انخفضت نسبة الأملاح الذائبة الكلية حتى في شط العرب بعد تشغيل النهر الثالث حيث تبين لنا من خلال البحوث التي أجريناها في قسم الهندسة البيئية في جامعة بغداد عن نمذجة انتقال الملوثات في خور الزبير خلال السنوات 1998-2000 التحسن الكبير في نسبة الأملاح الذائبة الكلية لشط العرب [11] في تلك الفترة نتيجة تحويل ملايين الأطنان من الأملاح بالنهر الثالث إلى الخليج العربي ومنعها من الدخول للأهوار وشط العرب.

لقد تم تحريف الحقائق العلمية من قبل مراكز بحوث تعتبر نفسها علمية ونزيهة ومن باحثين طبلوا وزمروا للحملة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية عن تدمير الأهوار في العراق وتهجير أهلها ولكنهم لم يذكروا أن مئات الآلاف اضطروا لترك بيوتهم ومزارعهم بسبب شحة المياه وزيادة الملوحة فيها نتيجة حجبها من قبل إيران وتركيا التي هي جزء من حلف الناتو، ولم يذكروا أن تقلص الرقعة الجغرافية للأهوار منذ الستينات السبعينات والثمانينات والتسعينات كان بسبب حجب المياه ومنع الموجات الفيضانية من دخول العراق. ولم يذكروا أن أكثر من عشرة ملايين مواطن عراقي في المنطقة الجنوبية اليوم يتحسرون على شرب مياه عذبة أو حتى غير مالحة وملوثة من الفرات ودجلة. أن كافة الإحصائيات الصحية تؤكد زيادة نسبة الأمراض السرطانية والانتقالية والتشوهات الخلقية في هذه المناطق نتيجة تلوث المنطقة وحتى المياه بشتى أنواع الملوثات.

6. لماذا لم ترجع الأهوار لوضعها الطبيعي لغاية الآن ؟

بعد دخول قوات الاحتلال الأمريكي العراق عام 2003 قامت تركيا بزيادة الوارد المائي الذي دخل العراق [3]. ولإكمال عرض مسرحيات الاحتلال وانتصاراته أمام كاميرات الإعلام ، تم آنذاك عرض لقطات يقوم من خلالها بعض مواطني الأهوار بكسر السدود الترابية والقنوات الكونكريتية للنهر الثالث لتستطيع مياه النهر الثالث من دخول مناطق الأهوار اليابسة. لقد كان منظرراً هولودياً مؤثراً وتوقع الكثير من الذين لا يعرفون الحقائق العلمية التي ذكرت هنا أن وضع الأهوار سيرجع كما كان سابقاً (على أساس أن النهر الثالث هو سبب جفاف الأهوار!!) ولكن الحقيقة أننا وبعد ثلاثة عشر عاماً من إنهاء تأثير النهر الثالث ووظيفته وصرف عشرات الملايين من الدولارات التي تم جمعها كمساعدات لإعادة الحياة للأهوار لم ترجع الأهوار إلى ماكانت عليه سابقاً أبداً ، ولم يتم إرجاع أكثر من 20-30% [12] من مجموع المساحة الكلية للأهوار مما كانت عليه في



الستينات أي قبل حجب مياه منابع الفرات من قبل تركيا بالرغم من الضغط على تركيا لإطلاق المزيد من مياه النهرين .

وبسبب زيادة نسبة الأملاح في نهري دجلة والفرات في المناطق الجنوبية اضطر رئيس وزراء العراق (نوري المالكي) عام 2008 من إعادة تشغيل النهر الثالث حسبما جاء في خبر نشرته جريدة الاتحاد الإماراتية [13] في الوقت الذي كانت عشرات من المنظمات المحلية والعالمية تقود حملتها الشهيرة لإعادة إنعاش الأهوار. فإذا كان تجفيف الأهوار عن طريق النهر الثالث، فلماذا يتم إعادة تشغيله؟؟؟



"القدس العربي " : محافظ ذي قار: تضرر أكثر من 35 قرية في مناطق أهوار الناصرية جنوب العراق (تموز, 2015) نتيجة استمرار شحة المياه اي بعد كسر السدود الترابية والكونكريتية للنهر الثالث وقنواته منذ 2003 ؟؟؟؟

إن الحقيقة ظهرت واضحة كالشمس وهي أن سبب اضمحلال الأهوار هو مشاريع السدود التركية العملاقة والایرانية على جزء من منابع دجلة وليس النهر الثالث.

7. الأهوار حالياً أكثر تلوثاً بسبب مياه الاستخراج النفطي لشركة شيل (Shell) العالمية للنفط والغاز:

وهنا نستطيع فهم الدوافع الحقيقية وراء الحملة المسعورة التي شنتها أميركا وحليفاتها على مشروع النهر الثالث الذي جاء لإنقاذ نهري دجلة والفرات وشط العرب وماتبقى من الأهوار من تراكيز الملوثات العالية التي يتم تصريفها للنهرين داخل العراق من مياه الصرف الزراعي والسكاني الحضري والصناعي ، سيما وأن مياه النهرين أصبحت تدخل العراق وهي ملوثة من إيران وتركيا وسوريا وكميتها لا تتجاوز نصف الكمية التي كانت تدخل العراق قبل السبعينات. إن المياه التي تدخل الأهوار حالياً على قتلها تستخدم من قبل شركة شيل النفطية منذ عام 2011 لاستخراج النفط من حقول مجنون النفطية وسط هورالحويزة [14] و التي استحوذت عليها بعد احتلال العراق وإلغاء تأمين النفط وإدارته من قبل الدولة العراقية ، ولكون الدولة في العراق حالياً ترعى مصالح الاحتلال أكثر من مصالح مواطني المناطق الجنوبية فإنها لم تهتم كثيراً بالمشاكل



التي يعاني منها سكان الأهوار مع نتائج عمليات الاستخراج النفطية التي تستخدم كميات هائلة من مياه ماتبقى من الأهوار لضخها في حقول مجنون وتلويثها بالمنتجات النفطية المسرطنة والسامة وإعادتها للأهوار [15]. وفي مقال نشر في جريدة الشرق الأوسط جاء فيه " وقال علاء هاشم البدران، سكرتير لجنة إنعاش الأهوار، في بيان إن «شركة (نفط الجنوب) شرعت، في الآونة الأخيرة، بتجفيف مساحات من الأهوار في مناطق الشافي والدير والهاثرة، بهدف تنفيذ مشاريع نفطية»، مبينا أن «عمليات التجفيف تضمنت إغلاق بعض الأنهار، التي كانت ترفد الأهوار بالمياه، حيث وضعت عليها عتبات من أجل استخدامها في نقل آليات ومعدات ثقيلة متعلقة بصناعة النفط». واعتبر البدران هذه المشاريع «مخالفة لشروط مديرية الموارد المائية والضوابط المتعلقة بحماية البيئة، التي كفلها الدستور»، موضحا أن صناعة النفط «باتت تشكل خطرا كبيرا على بيئة المحافظة، بشكل عام، وعلى مناطق الأهوار بصورة خاصة، باعتبارها مناطق منخفضة ومحاطة بالحقول النفطية الكبيرة» من جهتهم، يقول خبراء في شركة «نفط الجنوب»، وأكاديميون في جامعة البصرة، إن إعادة غمر مساحات كبيرة من الأهوار المجففة هدر للجهد والثروة، كون معظمها حاوية على كميات كبيرة من النفط، ويدعون لاقتصار الغمر على المساحات الخالية منه، وتوفير حياة كريمة لسكان القرى الأخرى [15].

ورغم مرور 7 أعوام على التغيير لم تتمكن الحكومات من إنعاش الأهوار وإيصال الخدمات العامة التي بلغت ميزانية وزارتها للعام الحالي ما يقارب 200 مليار دينار، بل ازداد الحال سوءا نتيجة ندرة المياه واضطرار أعداد منهم إلى الهجرة والسكن العشوائي على ضفاف الأنهر وشط العرب، ولم يتغير نمط الحياة البدائي لأهل الأهوار في محافظات الجنوب الثلاث [15].

وأخيراً فإننا نستطيع الاستنتاج بأن قيام حكومة العراق بحجب الحقائق والتضليل لن يحل أزمة المياه التي يعاني منها العراق حالياً وأنه لابد من تعاون حقيقي من قبل دول المنبع (وليس شكليا) مع سوريا والعراق وبإشراف دولي لتنفيذ روح قرارات مؤتمرات قمة الأرض التي تخص الإلتزام بقواعد التنمية المستدامة والطبيعية للحفاظ على المياه وصيانة نوعيتها وبيئة الأنهار وأحواض الأنهار والتعامل مع حوض النهر في كل الدول المتشاطئة على أساس أنه جسم حيوي واحد متكامل فيه وظائف كل الأجزاء ومنها الأهوار لضمان ديمومتها وكفاءة إنتاجها كما كانت قائمة لملايين السنين قبل قيام الدول على أراضي أحواض الأنهار.

مصادر المعلومات:

[1] [صاحب الربيعي, 2010. \(حرب المياه بين العراق وإيران, الدوافع والاسباب\)](#)

[2] Mukad Al Jabbari, Norman Ricklefs, and Robert Tollas. 2015. "Iraq's Water Crisis—And What Turkey Should Do". The Foreign Affairs, the Magazine. Snap shot. Aug 15. 2015.

[3] UN-ESCWA and BGR (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, 2013. "Inventory of Shared Water Resources in Western Asia". Beirut.

[4] Jones a, M. Sultan a,*, E. Yan b, A. Milewski a, M. Hussein c, A. Al-Dousari d, S. Al-Kaisy e, R. Becker a 2008." Hydrologic Impacts of Engineering Projects on the Tigris-Euphrates Systems and Its Marshlands". **Article in** [Journal of Hydrology](#) 353(1-2):59-75 .



[5] Partow, H. 2001." The Mesopotamian Marshlands: Demise of an Ecosystem". (UNEP/DEWA/TR.01-3 Rev.1).UNEP, Nairobi, Kenya.

[6] رسول عبد الحسين : وزير الري في العراق خلال فترة التسعينات. اتصال شخصي, 2016.

[7] IWLP (2009), 'Turkey's GAP project and International Water Law', [Transboundary Rivers, Water Conflicts, Middle East](#), 28 May. International Water Law project [blog].
<http://www.internationalwaterlaw.org/blog/2009/05/28/turkey%E2%80%99s-gap-project-and-international-water-law>. Accessed 21 September 2015.

[8] Loutfy I. El-Juhany , 2010. "Degradation of Date Palm Trees and Date Production in Arab Countries: Causes and Potential Rehabilitation". Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 4(8): 3998-4010, 2010 ISSN 1991-8178 © 2010, INSInet Publication.

[9] الدكتور عبد الله الدروي, 2011: "ايجابيات التعاون بين دول حوضي نهري دجلة والفرات لاستغلال مواردهما المائية الاستغلال الأمثل". المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة. الملتقى العلمي حول استراتيجية الأمن المائي العربي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض. 2011/12/21-19.

[10] Marcia Merry, 1992. Iraq Builds Third River Project despite No Fly Zone. EIR. Volume 19. No 46. November, 1992.

[11] Al-Azzawi, Souad and Khudair Kefah, 2001. "Distribution of some water quality parameters in Shatt Al-Basra Canal and Khor Al-Zubair Estuary". Proceedings of International Conference on the Environment of the Northwest Arabian Gulf. Basra, Iraq, Jan. 15-16, 2001.

[12] علي ابو عراق. "الاهوار فراديس المياه تتحول الى اراضي جرداء". موقع (نقاش). 2012 /01 /4.

[13] جريدة الاتحاد الاماراتية: "المالكي يفتتح مشروع نهر صدام". الثلاثاء /02 /12 /2008.

[14] Hoffmann, F., 2014. *Conserving and restoring the marshes of Southern Iraq*. .

Wetland International [Blog]. Available at:

<http://www.wetlands.org/Whatwedo/Ouractions/tabid/2661/mod/601/articleType/ArticleView/articleId/3178/Default.aspx>. [Accessed Nov.15, 2015].

[15] جاسم داخل, 2010. "البصرة: تقاطع بين انعاش الاهوار وشركات النفط والغاز". جريدة الشرق الاوسط. السبت /8 مايو/ 2010.